دليل قرية جنصافوط (وتضم تجمع الفندق)

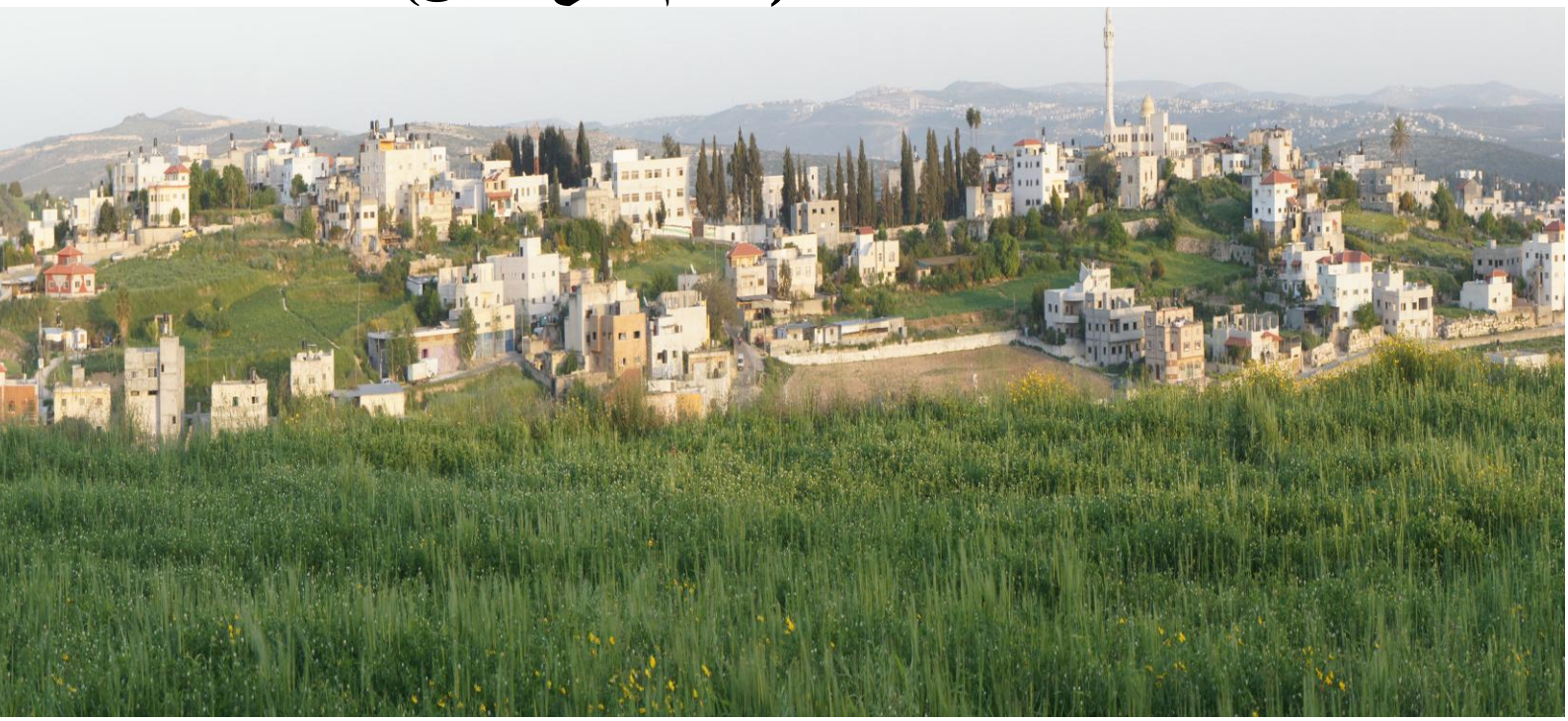

إعداد

معهد الأبحاث التطبيقية- القدس
أريج

بتمويل من

التعاون الاسباني

2013

شكر وعرفان

يتقدم معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) بالشكر والتقدير من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) لتمويلها هذا المشروع.

كما يتقدم المعهد بالشكر الجزيل إلى المسؤولين الفلسطينيين في الوزارات، والمحليات، ومجالس الخدمات المشتركة، واللجان والمجالس القروية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لما قدموه من مساعدة وتعاون مع فريق البحث خلال عملية جمع البيانات.

أريج أيضا تخص بالشكر جميع الموظفين الذين عملوا طوال العام الماضي من أجل إنجاز هذا العمل الذي يهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني.

مقدمة

هذا الكتيّب هو جزء من سلسلة كتيبات تحتوي على معلومات شاملة عن التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية جاءت سلسلة الكتيبات هذه نتيجة لدراسة شاملة لجميع التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية بهدف توثيق الأوضاع المعيشية في المحافظة، وإعداد الخطط التنموية للمساعدة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، من خلال تنفيذ مشروع "دراسة التجمعات السكانية وتقييم الاحتياجات التطويرية "، الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية– القدس (أريج)، والممول من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

يهدف المشروع إلى دراسة وتحليل وتوثيق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، ووفرة الموارد الطبيعية، والبشرية، والبيئية، والقيود الحالية المفروضة، وتقييم الاحتياجات التطويرية لتنمية المناطق الريفية والمهمشة في محافظة قلقيلية. والتي على أساسها يمكن صياغة البرامج والأنشطة، وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية اللازمة للتخفيف من أثر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في المنطقة، مع التركيز بصفة خاصة على المسائل المتعلقة بالمياه، والبيئة، والزراعة.

يمكن الاطلاع على جميع أدلة التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية باللغتين العربية والانجليزية على الموقع الالكتروني التالي: http://vprofile.arij.org/.

المحتويات

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية..... 4
نبذة تاريخية..... 5
الأماكن الدينية والأثرية..... 6
السكان..... 6
قطاع التعليم..... 7
قطاع الصحة..... 8
الأنشطة الاقتصادية..... 8
قطاع الزراعة..... 10
قطاع المؤسسات والخدمات..... 13
البنية التحتية والمصادر الطبيعية..... 13
الأوضاع البيئية..... 15
أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي..... 15
الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في القرية..... 18
الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية..... 20
المراجع..... 21

دليل قرية جنصافوط (تضم تجمع الفندق)[1]

الموقع الجغرافي والخصائص الفيزيائية

قرية جنصافوط (تضم تجمع الفندق)، هي إحدى قرى محافظة قلقيلية، وتقع شرق مدينة قلقيلية، وعلى بعد 16 كم هوائي (المسافة الأفقية بين مركز القرية ومركز مدينة قلقيلية). يحدها من الشرق إماتين، ومن الجنوب دير إستيا، ومن الغرب وادي قانا – محافظة سلفيت، ومن الشمال حجة (وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013) (أنظر الخريطة رقم 1).

خريطة 1: موقع وحدود القرية

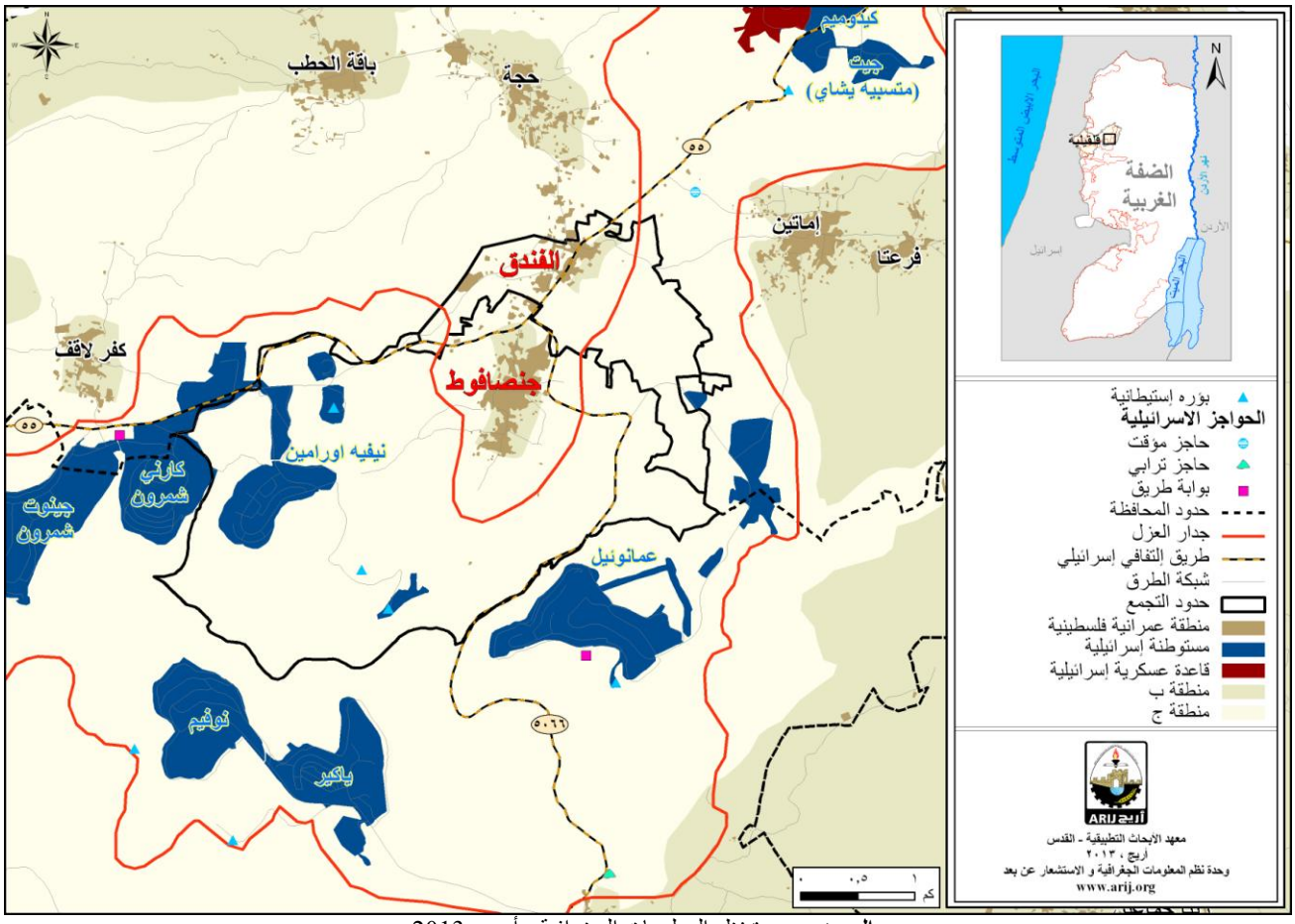

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

تقع القرية على ارتفاع يتراوح ما بين 404-462 مترا فوق سطح البحر، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي 586-588 ملم، أما معدل درجات الحرارة فيصل إلى 18 درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي 61% (وحدة نظم المعلومات الجغرافية– أريج، 2013).

حتى العام 2012، أشرف على تجمع الفندق لجنة مشاريع، والتي تم دمجها في عام 2012 مع التجمع الأكبر وهو تجمع جنصافوط، وكان ذلك من خلال قرار اتخذ من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني ووزارة الحكم المحلي في عام 2012. وعليه أصبح تجمع الفندق تحت إدارة مجلس قروي واحد وهو مجلس قروي جنصافوط.

[1] تشمل المعلومات المذكورة في هذا الدليل معلومات قرية جنصافوط وتجمع الفندق؛ بناءا على قرار الحكم المحلي لدمج قرية جنصافوط مع تجمع الفندق في عام 2012.

لقد تم اعتماد تصنيف حدود المناطق السكانية في هذا الدليل على التقسيم الإداري للتجمعات الفلسطينية بحسب السلطة الوطنية الفلسطينية . وقد تم تطوير هذا التقسيم الإداري للتجمعات الفلسطينية من قبل كل من؛ وزارة التخطيط، وزارة الحكم المحلي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ولجنة الانتخابات المركزية بطريقة تنسجم مع الواقع الفلسطيني.

تم تأسيس مجلس قروي في قرية جنصافوط عام 1966م، ويتكون المجلس القروي من 9 أعضاء، تم تعيينهم من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، كما يعمل في المجلس 5 موظفين، ويوجد للمجلس مقر دائم ملك، ويقع ضمن المجلس الأول للخدمات المشتركة، ويمتلك المجلس القروي سيارة لجمع النفايات (مجلس قروي جنصافوط، 2012).

ومن مسؤوليات المجلس القروي التي يقوم بها (مجلس قروي جنصافوط، 2012)، ما يلي:

- تركيب شبكة إمداد مياه الشرب وصيانتها.
- شبكة كهرباء أو المولدات.
- جمع النفايات، تنظيف الشوارع، توفير شبكات طرق / تأهيل، شق، تعبيد.
- حماية الأملاك الحكومية.
- حماية المواقع التاريخية والأثرية.
- توفير رياض أطفال.
- عمل مشاريع ودراسات.

نبذة تاريخية

سميت قرية جنصافوط بهذا الاسم نسبة إلى قائد روماني يدعى "جين صافوط". وتعود تسمية الفندق بهذا الاسم لأنها كانت محطة اتصال ما بين يافا ونابلس ومكان استراحة للتجار ورجال العلم. ويعود تاريخ إنشاء التجمع إلى ما قبل ألف عام. ويعود أصل سكان التجمع من الأردن، قرية كفر قليل، جبع في جنين وعائلات أخرى قدمت من كفر برا التي احتلت عام 1948م، وقرية الجديرة (مجلس قروي جنصافوط، 2012) (أنظر الصورة رقم 1).

صورة 1: منظر من القرية

الأماكن الدينية والأثرية

يوجد في القرية خمسة مساجد، وهم: مسجد أبو بكر الصديق، مسجد عثمان بن عفان، مسجد عبادة بن الصامط، المسجد العمري، والمسجد القديم. كما يوجد بعض الأماكن الأثرية في القرية، منها: المسجد العمري، أضرحة أولياء، البلدة القديمة، سراديب أرضية والمسجد القديم (مجلس قروي جنصافوط، 2012) (أنظر الخريطة رقم 2).

خريطة 2: المواقع الرئيسة في القرية

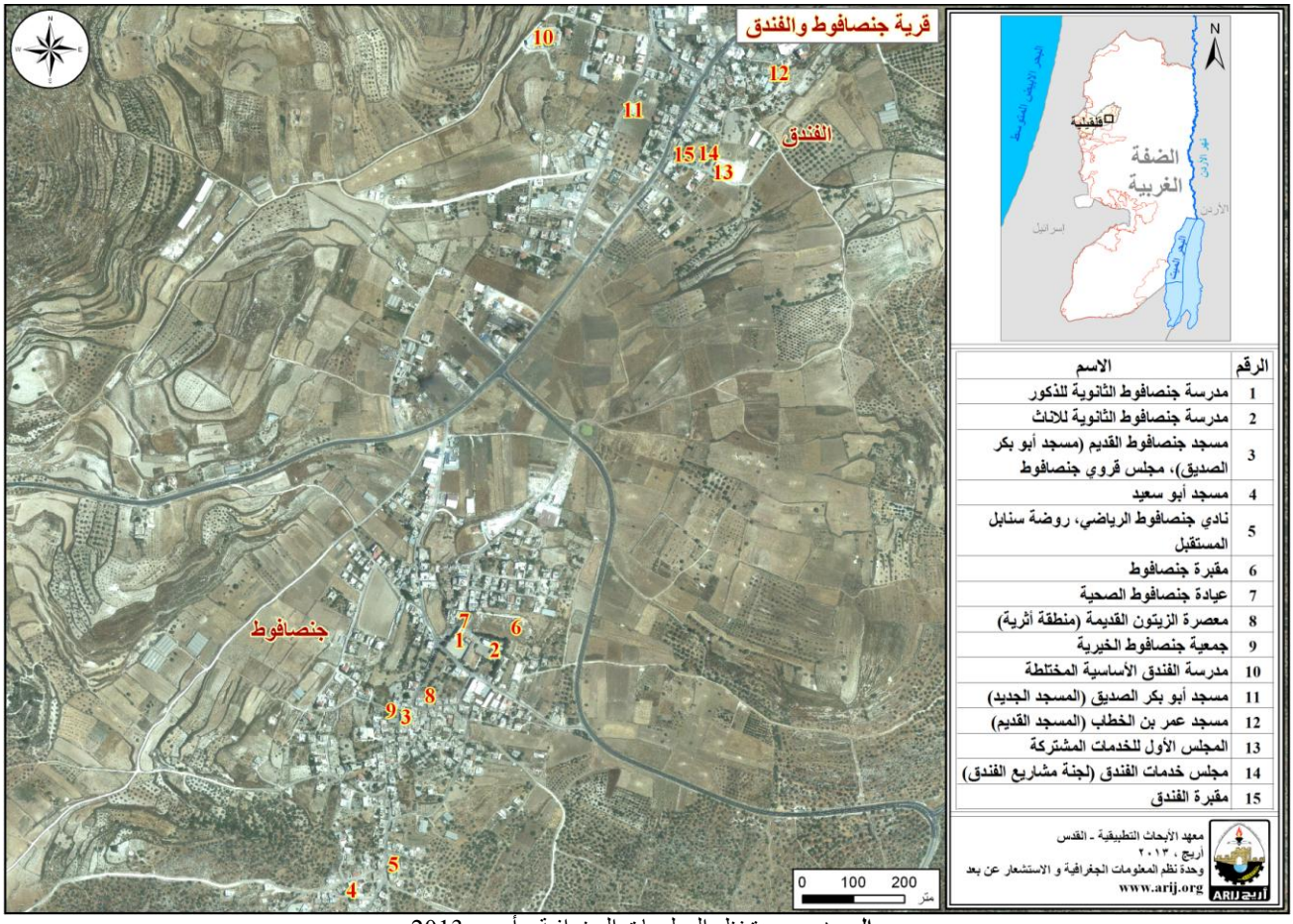

الرقم	الاسم
1	مدرسة جنصافوط الثانوية للذكور
2	مدرسة جنصافوط الثانوية للاناث
3	مسجد جنصافوط القديم (مسجد أبو بكر الصديق)، مجلس قروي جنصافوط
4	مسجد أبو سعيد
5	نادي جنصافوط الرياضي، روضة سنابل المستقبل
6	مقبرة جنصافوط
7	عيادة جنصافوط الصحية
8	معصرة الزيتون القديمة (منطقة أثرية)
9	جمعية جنصافوط الخيرية
10	مدرسة الفندق الأساسية المختلطة
11	مسجد أبو بكر الصديق (المسجد الجديد)
12	مسجد عمر بن الخطاب (المسجد القديم)
13	المجلس الأول للخدمات المشتركة
14	مجلس خدمات الفندق (لجنة مشاريع الفندق)
15	مقبرة الفندق

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

السكان

بين التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2007، أن عدد سكان القرية بلغ 2,792 نسمة، منهم 1,432 نسمة من الذكور، و1,360 نسمة من الإناث، ويبلغ عدد الأسر 500 أسرة، وعدد الوحدات السكنية 549 وحدة.

الفئات العمرية والجنس

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن، أن توزيع الفئات العمرية في القرية لعام 2007، كان كما يلي: 42.2% ضمن الفئة العمرية أقل من 15 عاما، 53.7% ضمن الفئة العمرية 15- 64 عاما، و3.2% ضمن الفئة العمرية 65 عاما فما فوق. كما أظهرت البيانات أن نسبة الذكور للإناث في القرية، هي 100:105.3، أي أن نسبة الذكور 51.3%، ونسبة الإناث 48.7%.

العائلات

يتألف سكان القرية من عدة عائلات، منها: عائلة آل شير، عائلة آل عيد، عائلة آل صبرة، عائلة آل سكر، عائلة آل علان، عائلة آل نبهان، عائلة آل جابر، عائلة آل عيناش، عائلة آل أيوب، عائلة تيم، عائلة جبعيني، عائلة محيسن، وعائلة عودة (ذياب) وغيرها (مجلس قروي جنصافوط، 2012).

قطاع التعليم

بلغت نسبة الأمية لدى سكان القرية عام 2007، حوالي 5.7%، وقد شكلت نسبة الإناث منها 82.8%. ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك 14.9% يستطيعون القراءة والكتابة، 22.3% انهوا دراستهم الابتدائية، 28.5% انهوا دراستهم الإعدادية، 18.2% انهوا دراستهم الثانوية، و10.1% انهوا دراستهم العليا. الجدول رقم 1، يبين المستوى التعليمي في القرية، حسب الجنس والتحصيل العلمي لعام 2007.

جدول 1: سكان القرية (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والتحصيل العلمي، 2007

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراة	غير مبين	المجموع
ذكور	19	157	217	309	187	40	69	0	14	1	5	**1,018**
إناث	92	134	218	247	168	19	54	0	1	0	3	**936**
المجموع	**111**	**291**	**435**	**556**	**355**	**59**	**123**	**0**	**15**	**1**	**8**	**1,954**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم الأساسية والثانوية في العام الدراسي 2012/2011، فيوجد في القرية ثلاثة مدارس حكومية تشرف عليها مديرية التربية والتعليم (مديرية التربية والتعليم- قلقيلية، 2012) (انظر الجدول رقم 2).

جدول 2: توزيع المدارس في القرية حسب نوع المدرسة والجهة المشرفة للعام الدراسي 2012/2011

اسم المدرسة	الجهة المشرفة	نوع المدرسة
مدرسة ذكور جنصافوط الثانوية	حكومية	ذكور
مدرسة بنات جنصافوط الثانوية	حكومية	إناث
مدرسة الفندق الأساسية المختلطة	حكومية	مختلطة

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2012.

يبلغ عدد الصفوف الدراسية في القرية 34 صفا، وعدد الطلاب 836 طالبا وطالبة، وعدد المعلمين 56 معلما ومعلمة (مديرية التربية والتعليم- قلقيلية، 2012). وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل عدد الطلاب لكل معلم في مدارس القرية يبلغ 15 طالبا وطالبة، وتبلغ الكثافة الصفية 25 طالبا وطالبة في كل صف (مديرية التربية والتعليم، 2012).

كما يوجد في القرية روضة واحدة للأطفال، تشرف على إدارتها جهة خاصة. الجدول رقم 3، يوضح توزيع رياض الأطفال في القرية، حسب الجهة المشرفة والاسم.

جدول 3: توزيع رياض الأطفال في القرية حسب الاسم والجهة المشرفة

اسم الروضة	عدد الصفوف	عدد المعلمين	الجهة المشرفة
روضة أطفال النور	1	1	جهة خاصة

المصدر: مديرية التربية والتعليم، 2012

وفي حال عدم توفر إحدى المراحل التعليمية في قرية جنصافوط، مثل المرحلة الثانوية/ فرع علمي، تجاري، صناعي، فإن الطلاب يتوجهون إلى مدارس حجة الثانوية، حيث يبعدون عن التجمع حوالي 2-5 كم، أو التوجه إلى مدرسة قلقيلية الصناعية، حيث تبعد عن التجمع حوالي 15 كم (مجلس قروي جنصافوط، 2012).

يواجه قطاع التعليم في القرية بعض العقبات والمشاكل (مجلس قروي جنصافوط، 2012)، منها:

- نقص في عدد المدارس.
- نقص الغرف الصفية.
- عدم اعتناء مديرية التربية والتعليم بالشكل المناسب بمدارس القرية.

قطاع الصحة

يتوفر في القرية بعض المرافق الصحية، حيث يوجد مركز صحي جنصافوط الحكومي، مختبر تحاليل طبية حكومي، مركز أمومة وطفولة حكومي، عيادة طبيب عام حكومية وعيادتين خاصتين، وصيدلتين خاصتين، عيادة طبيب أسنان خاصة. وفي حال عدم توفر الخدمات الصحية المطلوبة في القرية فإن المرضى يتوجهون إلى مستشفى درويش نزال في مدينة قلقيلية، حيث يبعد عن التجمع حوالي 15 كم، أو التوجه إلى مستشفى رفيديا في مدينة نابلس، حيث يبعد عن التجمع ما يقارب 15- 17 كم (مجلس قروي جنصافوط، 2012).

ويواجه قطاع الصحة في القرية عده مشاكل (مجلس قروي جنصافوط، 2012)، أهمها:

- عدم توفر سيارة إسعاف.
- المركز الصحي الحكومي قديم وبحاجة إلى إعادة تأهيل.
- اقتصار دوام الطبيب العام إلى يومين فقط في المركز الصحي الحكومي.
- عدم انتظام دوام موظف المختبر في المركز الصحي الحكومي.
- عدم توفر أطباء مختصين.

الأنشطة الاقتصادية

يعتمد الاقتصاد في القرية على عدة قطاعات، أهمها قطاع الزراعة وقطاع سوق العمل الإسرائيلي، حيث يستوعب كل منهما 30% من القوى العاملة (مجلس قروي جنصافوط، 2012) (انظر الشكل رقم 1).

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني الذي أجراه معهد أريج في عام 2012 بهدف تحقيق الدراسة الحالية، بأن توزيع الأيدي العاملة حسب النشاط الاقتصادي في القرية ما يلي:

- قطاع الزراعة، ويشكل 30% من الأيدي العاملة.
- سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل 30% من الأيدي العاملة.
- قطاع التجارة، ويشكل 20% من الأيدي العاملة.
- قطاع الوظائف، ويشكل 10% من الأيدي العاملة.

- قطاع الخدمات، ويشكل 7% من الأيدي العاملة.
- قطاع الصناعة، ويشكل 3% من الأيدي العاملة.

شكل 1: توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في القرية

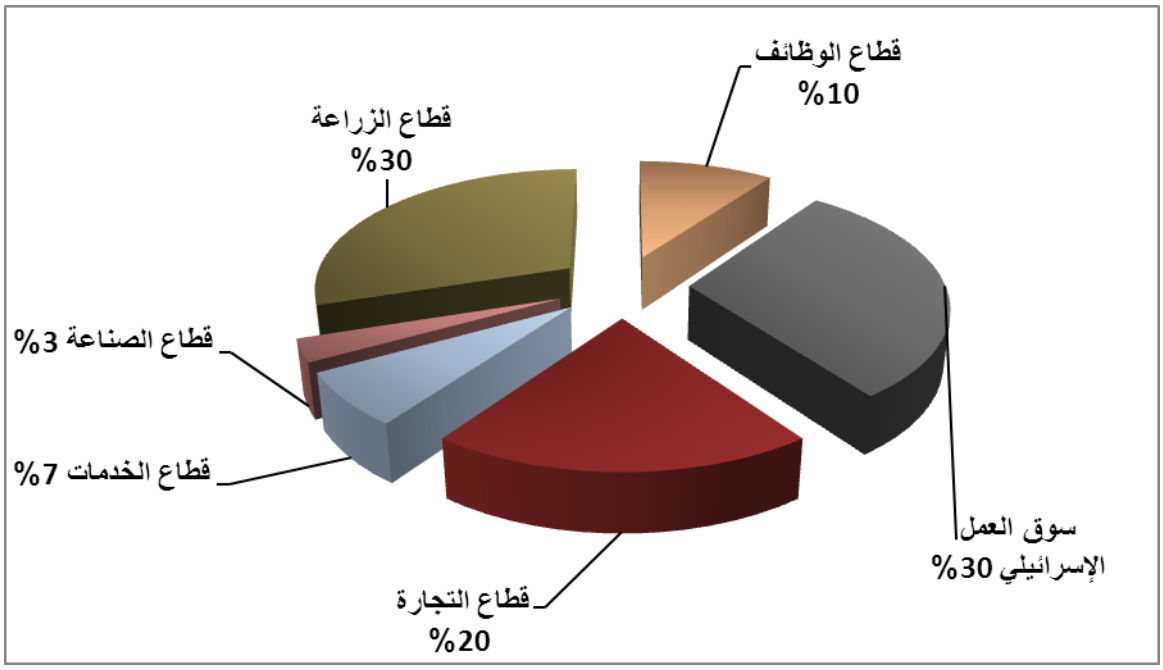

المصدر: مجلس قروي جنصافوط، 2012

أما من حيث المنشآت والمؤسسات الاقتصادية والتجارية، فيوجد في القرية 16 بقاله، مخبزين، ملحمتين، 5 بقالات خضار وفواكه و30 محل لتقديم الصناعات المهنية (كالحدادة، والنجارة،...الخ)، و 13 محل لتقديم الخدمات المختلفة، 4 مناشير حجر، 2 معصرة زيتون، محل واحد للأدوات الزراعية ومشتل زراعي (مجلس قروي جنصافوط، 2012).

وقد وصلت نسبة البطالة في القرية إلى 19%. وقد تبين أن الفئة الاجتماعية الأكثر تضررا في القرية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية (مجلس قروي جنصافوط، 2012)، هي على النحو التالي:

- قطاع الزراعة.
- سوق العمل الإسرائيلي.
- قطاع الصناعة.
- قطاع التجارة.
- قطاع الخدمات.
- قطاع الوظائف.

القوى العاملة

أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007، أن هناك 35% من السكان كانوا نشيطين اقتصاديا (منهم 87.9% يعملون). وكان هناك 64.6% من السكان غير نشيطين اقتصاديا (منهم 53.3% من الطلاب، 36.8% من المتفرغين لأعمال المنزل) (انظر الجدول رقم 4).

جدول 4: سكان القرية (10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والعلاقة بقوى العمل، 2007

الجنس	نشيطون اقتصاديا				غير نشيطين اقتصاديا						غير مبين	المجموع
	يعمل	عاطل عن العمل (سبق له العمل)	عاطل عن العمل (لم يسبق له العمل)	المجموع	طالب متفرغ للدراسة	متفرغ لأعمال المنزل	عاجز عن العمل	لا يعمل ولا يبحث عن عمل	أخرى	المجموع		
ذكور	529	46	19	**594**	359	0	48	7	5	**419**	5	**1,018**
إناث	72	9	8	**89**	320	464	55	0	4	**843**	4	**936**
المجموع	**601**	**55**	**27**	**683**	**679**	**464**	**103**	**7**	**9**	**1,262**	**9**	**1,954**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009.

قطاع الزراعة

تبلغ مساحة القرية حوالي 11,893 دونما، منها 7,170 دونم هي أراض قابلة للزراعة و369 دونما أراض سكنية (انظر الجدول رقم 5، وخريطة رقم 3).

جدول 5: استعمالات الأراضي في القرية (المساحة بالدونم)

المساحة الكلية	مساحة الأراضي السكنية	مساحة الأراضي الزراعية (7,170)				برك مائية	الغابات الحرجية	الأراضي المفتوحة	مساحة المناطق الصناعية والتجارية	مساحة المستوطنات والقواعد العسكرية
		زراعات دائمة	بيوت بلاستيكية	المراعي	زراعات موسمية					
11,893	369	5,009	8	134	2,019	0	3,382	191	61	719

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

خريطة 3: استعمالات الأراضي في القرية

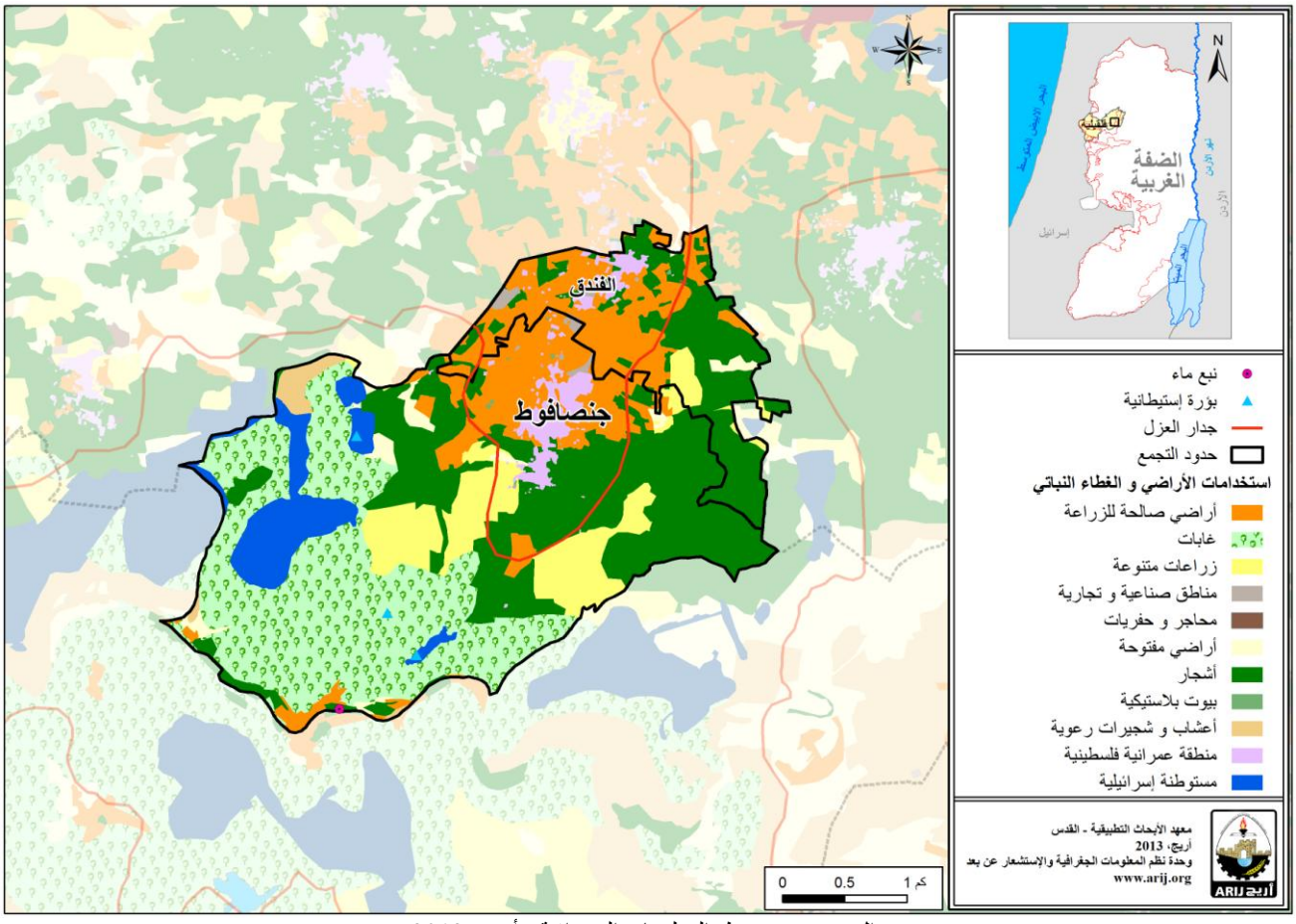

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج، 2013

الجدول رقم 6، يبين الأنواع المختلفة من الخضروات البعلية والمروية المكشوفة في القرية. ويعتبر الفقوس والفول الأخضر أكثر الأنواع زراعة في القرية. كما يزرع ما يقارب 15 دونم من البيوت البلاستيكية (مديرية زراعة قلقيلية،2010).

جدول 6: مساحة الأراضي المزروعة بالخضراوات البعلية والمروية المكشوفة في القرية (المساحة بالدونم)

الخضروات الثمرية		الخضروات الورقية		البقوليات الخضراء		الأبصال		خضروات أخرى		المجموع	
بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي
65	0	0	0	50	0	0	0	0	0	115	0

المصدر: مديرية زراعة قلقيلية، 2010

الجدول رقم 7، يبين أنواع الأشجار المثمرة ومساحاتها في القرية. وتشتهر القرية بزراعة الزيتون حيث يوجد حوالي 4,150 دونم مزروعة بأشجار الزيتون.

جدول7: مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة في القرية (المساحة بالدونم)

الزيتون		الحمضيات		اللوزيات		التفاحيات		الجوزيات		فواكه أخرى		المجموع	
بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي
4,150	0	0	4	84	0	0	0	55	0	100	0.1	4,389	4.1

المصدر: مديرية زراعة قلقيلية، 2010

أما بالنسبة للمحاصيل الحقلية والعلفية في القرية، فان مساحة الحبوب تبلغ 180 دونم، وأهمها القمح والشعير(أنظر الجدول رقم 8).

جدول 8: مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية في القرية (المساحة بالدونم)

الحبوب		أبصال ودرنات وجذور		بقوليات جافة		محاصيل زيتية		محاصيل علفية		محاصيل منبهة		محاصيل أخرى		المجموع	
بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي	بعلي	مروي
180	0	8	0	13	0	3	0	45	0	0	0	168	5	417	5

المصدر: مديرية زراعة قلقيلية، 2010

يرجع الاختلاف في المساحات الزراعية بين أرقام مديرية الزراعة وأرقام أريج (نظم المعلومات الجغرافية)، إلى أن المسح الميداني الذي تم من قبل وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) استند على تعريف المساحات الزراعية محدداً حجم الحيازات الزراعية، حيث تم اعتبار الحيازات الزراعية الفعلية وليست الموسمية، ورفض تجزئة وحساب الأراضي الزراعية صغيرة الحجم السائدة في المناطق الحضرية والمناطق الزراعية التي توجد فيها بعض الينابيع. أما مسح أريج فاكتشف وجود نسبة عالية من ملكيات صغيرة ومجزأة (الزراعات المنزلية) في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا يوضح الفرق في أرقام المساحات الزراعية الأكبر حسب أريج.

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد بين المسح الميداني أن 33.5% من سكان القرية بتربية المواشي، مثل الأبقار والأغنام وغيرها (مجلس قروي جنصافوط، 2012) (انظر الجدول رقم 9).

جدول9: الثروة الحيوانية في القرية

الأبقار*	الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول	الحمير	البغال	الدجاج اللاحم	الدجاج البياض	خلايا نحل
107	1,284	242	0	0	0	0	59,500	11,500	497

* تشمل الأبقار والعجول والعجلات والثيران.

المصدر: مديرية زراعة قلقيلية، 2010

أما من حيث الطرق الزراعية، فيوجد في القرية حوالي 50 كم طرق زراعية (مجلس قروي جنصافوط، 2012) (انظر الجدول رقم 10).

جدول 10: يبين حالة الطرق الزراعية في القرية وأطوالها

حالة الطرق الزراعية	الطول (كم)
صالحة لسير المركبات	13
صالحة لسير التراكتورات والآلات الزراعية فقط	21
صالحة لمرور الدواب فقط	12
غير صالحة	4

المصدر: مجلس قروي جنصافوط، 2012.

يواجه القطاع الزراعي في القرية بعض المشاكل (مجلس قروي جنصافوط، 2012)، منها:

- مصادرة الأراضي.
- عدم الجدوى الاقتصادية.
- عدم توفر رأس المال.
- غلاء أسعار المياه.
- عدم توفر مصدر كافي من المياه.
- محاصرة الاستيطان ومضايقاته.
- عدم وجود جهات داعمة لقطاع الزراعية.
- غلاء أسعار الأعلاف.

قطاع المؤسسات والخدمات

يوجد في القرية القليل من المؤسسات الحكومية، وهي: شعبة بريد. وكما يوجد عدد من المؤسسات المحلية والجمعيات التي تقدم خدماتها لمختلف فئات المجتمع وفي عدة مجالات ثقافية ورياضية وغيرها (مجلس قروي جنصافوط، 2012)، منها:

- **مجلس قروي جنصافوط:** تأسس عام 1966 م، ومسجل حاليا في وزارة الحكم المحلي، بهدف الاهتمام بقضايا القرية وتقديم كافة الخدمات إلى سكانها، بالإضافة إلى تقديم خدمات البنية التحتية.
- **جمعية جنصافوط الخيرية:** تأسست عام 2004 م، تأسست من قبل وزارة الداخلية، تعنى بتقديم مساعدات خيرية، ومساعدة الطلاب المحتاجين.
- **نادي جنصافوط الرياضي:** تأسس عام 1996 م، ومسجل حاليا في وزارة الشباب والرياضة، يعنى بتقديم نشاطات رياضية واجتماعية.
- **جمعية جنصافوط الزراعية:** تأسست عام 2010 م، من قبل وزارة العمل، تعنى بتقديم خدمات زراعية لأعضائها وتقديم الإرشاد الزراعي للمزارعين.
- **جمعية جنصافوط الزراعية:** تأسست عام 2009 م، من قبل وزارة الداخلية، تعنى بإجراء دورات تدريبية ونشاطات زراعية وتقديم إرشادات للمزارعين.
- **جمعية جورة عمرة الزراعية:** تأسست عام 2004 م، من قبل وزارة الداخلية، تعنى بتحسين جودة زيت الزيتون.

البنية التحتية والمصادر الطبيعية

الكهرباء والاتصالات

يوجد في قرية جنصافوط وتجمع الفندق شبكتي كهرباء عامتين تأسستا منذ عامي 1985، 1984 على التوالي. كما وتعتبر الشركة القطرية الإسرائيلية المصدر الرئيس للكهرباء في القرية، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة الكهرباء إلى 100%. كما ويتوفر في كلتا التجمعين شبكة هاتف، تعمل من خلال مقسم آلي داخل القرية، وتقريبا 40%، 30% من الوحدات السكنية موصولة بشبكة الهاتف في كل من قرية جنصافوط وتجمع الفندق على التوالي (مجلس قروي جنصافوط، 2012).

النقل والمواصلات

يوجد في القرية 15 تاكسي، و6 سيارات خاصة ومكتب تاكسي (مجلس قروي جنصافوط، 2012). أما بالنسبة لشبكة الطرق في القرية، فيوجد في القرية 15 كم من الطرق الرئيسة و13 كم من الطرق الفرعية (مجلس قروي جنصافوط، 2012) (أنظر الجدول رقم 12).

جدول 12: حالة الطرق في القرية

حالة الطرق الداخلية	طول الطرق (كم)	
	رئيسة	فرعية
1. طرق جيدة ومعبدة.	11	7
2. طرق معبدة وبحالة سيئة	2	3
3. طرق غير معبدة.	2	3

المصدر: مجلس قروي جنصافوط، 2012.

المياه

تقوم دائرة مياه الضفة الغربية بتزويد سكان القرية بالمياه عبر شبكة المياه العامة منذ عام 1991، وتصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة المياه العامة إلى 99% (مجلس قروي جنصافوط، 2012).

لقد بلغت كمية المياه المزودة للقرية عام 2012، حوالي 127,200 متر مكعب/السنة (مجلس قروي جنصافوط، 2012). وبذلك يقدر معدل تزويد المياه للفرد بحوالي 108 لترا/ اليوم.وهنا تجدر الإشارة إلى أن المواطن في القرية لا يستهلك هذه الكمية من المياه، وذلك بسبب الفاقد من المياه، حيث تصل نسبة الفاقد إلى 33% (مجلس قروي جنصافوط، 2012)، وهذه تمثل الفاقد عند المصدر الرئيس وخطوط النقل الرئيسة وشبكة التوزيع وعند المنزل وبالتالي يبلغ معدل استهلاك الفرد من المياه في القرية 72 لترا في اليوم (مجلس قروي جنصافوط، 2012). ويعتبر هذا المعدل أقل بكثير بالمقارنة بالحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 100 لتر للفرد في اليوم. ويبلغ سعر المتر المكعب للمياه من الشبكة العامة 4 شيكل /متر مكعب (مجلس قروي جنصافوط، 2012). كما يوجد في القرية حوالي 150 بئر منزلي لتجميع مياه الأمطار (مجلس قروي جنصافوط، 2012).

الصرف الصحي

لا يتوفر في القرية شبكة للصرف الصحي، حيث يستخدم السكان الحفر الامتصاصية والحفر الصماء للتخلص من المياه العادمة (مجلس قروي جنصافوط، 2012).

واستنادا إلى تقديرات الاستهلاك اليومي من المياه للفرد، تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يوميا بما يقارب 187 مترا مكعبا، بمعنى 68 ألف متر مكعب سنويا. أما على مستوى الفرد في القرية، فقد قدر معدل إنتاج الفرد من المياه العادمة بحوالي 58 لترا في اليوم. حيث يتم تجميع المياه العادمة بواسطة الحفر الامتصاصية والحفر الصماء ومن ثم يتم تفريغها بواسطة صهاريج النضح، حيث يتم التخلص منها إما مباشرة في المناطق المفتوحة أو في الأودية المجاورة دون مراعاة للبيئة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم معالجة المياه العادمة الناتجة سواء عند المصدر أو عند مواقع التخلص، مما يشكل خطرا على البيئة والصحة العامة (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2013).

النفايات الصلبة

يعتبر مجلس الخدمات المشترك للنفايات الصلبة الجهة الرسمية المسئولة عن إدارة النفايات الصلبة الناتجة عن المواطنين والمنشآت الأخرى في القرية، والتي تتمثل حاليا بجمع النفايات والتخلص منها. ونظراً لكون عملية إدارة النفايات الصلبة مكلفة، تم فرض رسوم شهرية على المنتفعين من خدمة جمع ونقل النفايات تبلغ 15 شيكل للاشتراك في الشهر، حيث تبلغ نسبة تحصيل هذه الرسوم 100% (مجلس قروي جنصافوط، 2012).

ينتفع معظم سكان القرية من خدمة إدارة النفايات الصلبة، حيث يتم جمع النفايات الناتجة عن المنازل والمؤسسات والمحلات التجارية والساحات العامة في أكياس بلاستيكية، تجمع بعد ذلك في حاويات منتشرة في أنحاء القرية يبلغ عددها 68 حاوية بسعة 1 متر مكعب، ومن ثم يتم جمعها من قبل مجلس الخدمات المشترك بواقع ثلاث مرات في الأسبوع، ونقلها بواسطة سيارة النفايات إلى مكب زهرة الفنجان في محافظة جنين والذي يبعد حوالي 80 كم عن القرية، حيث يتم التخلص من النفايات في هذا المكب عن طريق دفنها بطريقة صحية (مجلس قروي جنصافوط، 2012).

أما فيما يتعلق بكمية النفايات الناتجة، فيبلغ معدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات الصلبة في القرية 0.7 كغم، وبالتالي تقدر كمية النفايات الصلبة الناتجة يوميا عن سكان القرية بحوالي 2.3 طن، أي بمعدل 827 طنا سنوياً. (قسم أبحاث المياه والبيئة - أريج، 2013).

الأوضاع البيئية

تعاني القرية كغيرها من قرى المحافظة من عدة مشاكل بيئية لابد من معالجتها وإيجاد حلول لها، والتي يمكن حصرها بما يلي:

أزمة المياه

انقطاع المياه من قبل دائرة مياه الضفة الغربية لفترات طويلة عن القرية، ويعود ذلك إلى الهيمنة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، مما يشكل عائقا أمام دائرة مياه الضفة الغربية في تنظيم ضخ المياه وتوزيعها بين التجمعات السكانية. لذا فهي تقوم بتوزيع المياه إلى المناطق المختلفة بشكل دوري، وذلك لأن كميات المياه الذاتية المتاحة لا تكفي لسد احتياجات السكان. بالإضافة إلى ذلك تقوم دائرة مياه الضفة الغربية بشراء المياه من الشركات الإسرائيلية لسد احتياجات السكان من المياه.

كما أن القرية بحاجة إلى توسعة شبكة المياه الداخلية حتى تغطى جميع المناطق، بالإضافة إلى أن نسبة الفاقد من الشبكة عالي جدا وهي بحاجة إلى تجديد، كما أن عدادات المياه قديمة وبحاجة إلى تبديل.

إدارة المياه العادمة

عدم وجود شبكة عامة للصرف الصحي، وبالتالي استخدام الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة، وقيام بعض المواطنين بتصريف المياه العادمة في الشوارع العامة خاصة في فصل الشتاء، بسبب عدم تمكنهم من تغطية التكاليف العالية اللازمة لنضحها، يتسبب بمكارة صحية وانتشار الأوبئة والأمراض داخل القرية. كما أن استخدام الحفر الامتصاصية يهدد بتلويث المياه الجوفية والمياه التي يتم تجميعها في الآبار المنزلية (آبار جمع مياه الأمطار)، حيث تختلط هذه المياه مع المياه العادمة، مما يجعلها غير صالحة للشرب، حيث أن هذه الحفر تبنى دون تبطين، وذلك حتى يسهل نفاذ المياه العادمة إلى طبقات الأرض، وبالتالي تجنب استخدام سيارات النضح لتفريغ الحفر من وقت إلى آخر. كما أن المياه العادمة غير المعالجة التي يتم تجميعها من الحفر الامتصاصية بواسطة سيارة النضح، ومن ثم يتم التخلص منها في مناطق مفتوحة دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار البيئية والصحية الناجمة عن ذلك.

إدارة النفايات الصلبة

لا تعاني القرية من مشاكل في إدارة النفايات الصلبة حيث أن المجلس المشترك لإدارة النفايات الصلبة يقوم بعملية جمع النفايات الناتجة عن القرية والتخلص منها في مكب زهرة الفنجان الواقع في محافظة جنين، وهو مكب النفايات الصحي الرئيس الذي يخدم القرية ومعظم التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية.

أثر إجراءات الاحتلال الإسرائيلي

الوضع الجيوسياسي في قرية جنصافوط

بالرجوع إلى اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في الثامن والعشرين من شهر أيلول من العام 1995 بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم أراضي قرية جنصافوط والذي يضم قريتا جنصافوط والفندق إلى مناطق (ب) و(ج)، حيث تم تصنيف ما مساحته 567 دونما (4.8% من مساحة أراضي القرية) كمناطق (ب)، وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية و تبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية وتشكل معظم المناطق الفلسطينية المأهولة من البلديات والقرى وبعض المخيمات. ومن الجدير بالذكر أن جميع السكان في قرية جنصافوط يتمركزون في المناطق المصنفة (ب). فيما تم تصنيف ما مساحته 11,326 دونما (95.2% من مساحة القرية الكلية) كمناطق (ج)، وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة الإسرائيلية أمنيا و إداريا، حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح من الإدارة المدنية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن معظم الأراضي الواقعة في مناطق "ج" في قرية جنصافوط هي أراض زراعية ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى الأراضي المصادرة للأغراض الاستيطانية (انظر الجدول رقم 13).

جدول 13: تصنيف أراضي قرية جنصافوط اعتمادا على اتفاقية أوسلو الثانية 1995

تصنيف الأراضي	المساحة بالدونم	% من المساحة الكلية للقرية
مناطق أ	0	0
مناطق ب	567	4.8
مناطق ج	11,326	95.2
محمية طبيعية	0	0
المساحة الكلية	11,893	100
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج ،2013		

قرية جنصافوط و ممارسات الاحتلال الإسرائيلي

نالت قرية جنصافوط حصتها من المصادرات الإسرائيلية التي أودت بآلاف الدونمات لصالح الأهداف الإسرائيلية المختلفة، كان منها بناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية والشوارع الالتفافية الإسرائيلية على أراضي القرية بالإضافة إلى بناء جدار العزل العنصري وعزل الأراضي الزراعية. وفيما يلي تفصيل للمصادرات الإسرائيلية لأراضي قرية جنصافوط:

صادرت إسرائيل خلال سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية ما مساحته 713 دونما (6% تقريبا) من أراضي جنصافوط من أجل إقامة مستوطنتي كرني شومرون ونيفيه أورامين. والجدير بالذكر أن هاتين المستوطنتين مقام جزء منهما على أراضي قرية جنصافوط، فيما تقوم الأجزاء الأخرى على أراضي القرى الفلسطينية المحيطة مثل قرى دير استيا وحجة. وتجدر الإشارة إلى أن مستوطنتي كرني شومرون ونيفيه أورامين تشكل جزء من المستوطنات الإسرائيلية المكونة بمجموعها التجمع الاستيطاني الإسرائيلي "ارئيل كيدوميم" الذي تسعى إسرائيل إلى ضمه إلى حدودها من خلال بناء جدار العزل العنصري في أراضي الضفة الغربية. و كانت الحكومة الإسرائيلية قد طرحت مشروع قانون في العام 2005، يقضي بضم الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية مثل مجمع 'معاليه ادوميم'، مجمع 'ارئيل'، مجمع 'جفعات زئيف'، مجمع 'غوش عتصيون'، ومجمع 'مودعين عيليت' وذلك من خلال ضم الأراضي التي تقوم عليها هذه الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل داخل الجدار باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل و«قرار جيد لأمنها ومكانتها السياسية واقتصادها وديموغرافية الشعب اليهودي في 'أراضي إسرائيل'» كما صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون عند لقائه الرئيس الأمريكي جورج بوش في الحادي عشر من شهر نيسان عام 2005 مبينا. وما أن يتم الانتهاء من تنفيذ مخطط جدار العزل العنصري والمزمع الانتهاء منه في العام 2014، سوف تتمكن إسرائيل من ضم الكتل الاستيطانية الكبرى بالإضافة إلى المستوطنات الأخرى الواقعة غرب الجدار والتي ترفع من مجموع المستوطنات التي سوف تضم إلى إسرائيل مع انتهاء الجدار إلى 107 مستوطنة إسرائيلية.

كذلك خلال العقدين الماضيين، قامت إسرائيل ببناء 232 موقع استيطاني في الضفة الغربية والتي باتت تعرف فيما بعد بالبؤر الاستيطانية وهي عبارة عن نوى لمستوطنات جديدة عادة ما تبدأ بإقامة كرفانات متنقلة على الموقع الذي يتم الاستيلاء عليه من قبل المستوطنين. وتتفرع البؤر الاستيطانية من المستوطنة الأم وعلى بعد عدة أميال منها. والجدير بالذكر أن وباء البؤر الاستيطانية الإسرائيلية كان بدايته دعوة" شارونية" للمستوطنين اليهود للاستيلاء على مواقع التلال والمرتفعات الفلسطينية للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين. ورغم أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تمنح تلك الظاهرة أي غطاء قانوني بالظاهر، فقد قامت بالرغم من ذلك بتوفير غطاء أمني لها ولوجستي لوجودها واستمرارها، وعلى وجه التحديد بعد العام 2001 حين تولى أرييل شارون زمام الحكم وأطلق العنان لهذه البؤر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد تلك البؤر في المناطق الفلسطينية. كما دأب الجيش الإسرائيلي أيضا على مساعدة هؤلاء المستوطنين الإسرائيليين في الانتقال والاستقرار في تلك المواقع بل وتأمين الحماية لهم ومدهم بالبنية التحتية الأساسية لضمان بقائهم فيها. وكان قرية جنصافوط من القرى الفلسطينية التي شهدت الاستيلاء على أراضيها بالقوة لهذا الغرض، حيث تم إقامة ثلاث بؤر استيطانية على أراضي قرية جنصافوط وهي:

جدول 14: البؤر الاستيطانية الإسرائيلية المقامة على أراضي قرية جنصافوط

العدد	اسم البؤرة	المستوطنة الام	عدد الكرافانات	تاريخ الإنشاء
1	راموت جلعاد	كرني شمرون	9	كانون ثاني 2002
2	نيفيه ميناحيم	كرني شمرون	2	كانون ثاني 2002
3	الوني شيلو (مزرعة نوف كاني)	كرني شمرون	38	كانون ثاني 1999
المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية و الاستشعار عن بعد, أريج، 2013				

قرية جنصافوط ومخطط جدار العزل العنصري الإسرائيلي

كان لخطة العزل العنصرية الإسرائيلية والمتمثلة ببناء الجدار أثر سلبي ومدمر على أراضي قرية جنصافوط. فبحسب ما ورد بالتعديل الأخير لمخطط جدار العزل العنصري الذي تم نشره على الصفحة الالكترونية لوزارة الدفاع الإسرائيلية في الثلاثين من شهر نيسان من العام 2007، تبين أن 5.4 كم من جدار العزل العنصري مخطط لبنائه على أراضي قريتا جنصافوط والفندق من جهاتها الجنوبية والشرقية والغربية، وسوف يقتطع، حال الانتهاء من بنائه، ما مساحته 9,009 دونما من أراضي المجلس القروي (75.8% من مساحة قرية الكلية) ويعزل المزيد من الأراضي للأغراض الاستيطانية الإسرائيلية. وتشمل الأراضي المعزولة المستوطنات الإسرائيلية المبنية على أراضي القرية بالإضافة إلى الأراضي الزراعية والغابات والمناطق المفتوحة (انظر الجدول رقم 15).

جدول 15: تصنيف الأراضي المعزولة داخل جدار العزل العنصري في قرية جنصافوط – محافظة قلقيلية

العدد	تصنيف الأراضي	المساحة (بالدونم)
1	مستوطنات إسرائيلية	713.5
2	أراض زراعية	4,591
3	مناطق مفتوحة	314
4	منطقة عمرانية فلسطينية	2
5	منطقة بؤر استيطانية	6
6	غابات	3,382
7	محاجر وحفريات	0.5
المجموع		**9,009**
المصدر: قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية - أريج ،2013		

كما صادرت إسرائيل مساحات أخرى من أراضي قرية جنصافوط لشق عددا من الطرق الالتفافية الإسرائيلية 50 و 5066 (بطول 8 كيلومتر) بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضيها بعضها ببعض وبتلك المحيطة بها. وتجدر الإشارة بأن الخطر الحقيقي للطرق الالتفافية يكمن في ما يعرف بمساحة الارتداد أو (Buffer Zone) التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول امتداد تلك الطرق والتي عادة ما تكون 75 متر على جانبي الشارع.

اعتداءات إسرائيلية سابقة على أراضي وممتلكات قرية جنصافوط

شهدت قرية جنصافوط الفلسطينية خلال أعوام الاحتلال الإسرائيلي العديد من الانتهاكات الإسرائيلية التي طالت الأراضي والممتلكات، منها ما يلي:

في الخامس عشر من شهر تموز من العام 2009، أخطرت الإدارة المدنية الإسرائيلية عدداً من المنشآت السكنية في قريتي الفندق وجنصافوط بوقف البناء في المنطقة المصنفة "ج" بحجة عدم الحصول على التراخيص اللازمة. وكانت الإدارة المدنية قد منحت أصحاب المنشآت المنذرة بوقف البناء شهرا من أجل تصويب أوضاع منشآتهم السكنية ومراجعة محكمة بيت إيل التابعة للاحتلال الإسرائيلي. فيما يلي أسماء أصحاب المنشآت المخطرة بالهدم في قرية جنصافوط: عدنان محمود عيد وغالب فوزي محمد عيد.

كذلك أخطرت الإدارة المدنية الإسرائيلية في بداية شهر شباط من العام 2010 ثلاث عائلات فلسطينية في قريتي حجة وجنصافوط بوقف البناء والعمل في عدد من المنشآت بحجة البناء الغير مرخص في المنطقة المصنفة 'ج'، منها إخطارين في قرية جنصافوط. وفيما يلي أسماء المتضررين من الإخطارات العسكرية: رياض عبد الرحيم بشير ومحمد عابد صبره.

وأيضا في الحادي والعشرين من شهر حزيران من العام 2010، سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلي 6 عائلات من قرية جنصافوط إخطارات بوقف العمل والبناء في منشآتهم والبالغ عددها ثمانية بحجة البناء الغير مرخص لوقوع المنشآت المستهدفة ضمن المنطقة المصنفة "ج" بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995. وتعود المنشآت المستهدفة لكل من يحيى حكمت نبهان (بيت من طابقين جاهز للسكن)، وباسل عابد صبرة (محل بيع أخشاب) و عطيه فهمي ريان (مصنع رخام) و حماد صالح عيد (بيت في

المراحل الأولى من البناء) و محمد عابد صبرة (مزرعة دواجن قيد الإنشاء) و عبد الفتاح رشيد بشير وعائلته (بيت قيد الإنشاء) و عبد الفتاح رشيد بشير وعائلته (مزرعة دواجن).

كذلك ما أن سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمزارعين الفلسطينيين في منتصف شهر كانون الثاني 2012، بالوصول إلى أراضيهم في المنطقة الغربية من قرية جنصافوط تحديداً منطقة ' الكرنيين' حتى تفاجأ المزارع خضر مصطفى عيد بأن رأى معظم أشجار الزيتون التي في أرضه مقطعة على أيدي المستوطنين القاطنين مستوطنة 'كرني شمرون' المقام جزء منها على أراضي قرية جنصافوط. حيث قام المستوطنون بتقطيع وتخريب 60 شجرة . وكان الضرر الجزئي الذي طال الأشجار عبر استخدام المستوطنين أدوات حادة في نشر أغصان الأشجار ومن ثم التسبب في تلفها.

وسلم جيش الاحتلال الإسرائيلي في يوم الخامس عشر من شهر تشرين أول من العام 2012، أمرا عسكريا لأهالي قرية جنصافوط بوقف العمل في شق طريق زراعي يربط قرية جنصافوط في المنطقة المعروفة باسم واد خالد جنوب شرق القرية. ويبلغ طول الطريق التي كانت قيد الإنشاء(1كم) حيث جرى تنفيذها من قبل اتحاد لجان العمل الزراعي عبر مشروع تحسين مستوى المعيشة في الأراضي المحتلة. وكان جيش الاحتلال قد برر عملية وقف شق الطريق الاستيطاني بأن المنطقة التي يجري فيها العمل تصنف بأنها محمية طبيعية عدا عن كونها منطقة مصنفة "ج" بحسب اتفاقية اوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995 والتي تخضع من خلالها هذه الأراضي للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، أمنيا وإداريا، حيث هدد الجيش بمصادرة الآلات الزراعية وتغريم المزارعين أموالاً كعقوبة في حال الاستمرار بتنفيذ الطريق.

كما أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأول من شهر أيار من العام 2013، على هدم ثلاث منشآت صناعية في قرية جنصافوط وذلك بذريعة البناء الغير مرخص لوقوع المنشآت في المناطق المصنفة "ج" بحسب اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة للعام 1995 والتي فيها، تخضع هذه الأراضي للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، أمنيا وإداريا. وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت الصناعية المستهدفة والمبنية من الزينكو والخشب تقع على الشارع الالتفافي الإسرائيلي رقم 55. وتعود المنشآت المستهدفة لكل من خليل عبد الهادي طيون و محمد عبد الكريم عبد الله أبو مطير.

الخطط والمشاريع التطويرية المنفذة والمقترحة في القرية

المشاريع المنفذة

قام مجلس قروي جنصافوط بتنفيذ مشاريع خلال الخمسة سنوات الماضية (مجلس قروي جنصافوط، 2012) (انظر الجدول رقم 16).

جدول 16: المشاريع التي نفذتها القرية خلال خمسة سنوات الماضية

اسم المشروع	النوع	السنة	الجهة الممولة
مشروع تعبيد طرق داخلية	بنية تحتية	2010	وزارة المالية
مشروع بناء غرف للمدرسين	تعليمي	2009	وزارة المالية ودعم فرنسي
مشروع تأهيل جزء من شبكة المياه	بنية تحتية	2008	أنيرا وبنك التنمية
مشروع إنشاء شبكة مياه	بنية تحتية	2007	بكدار
مشروع شق طرق	بنية تحتية	2007	وزارة الحكم المحلي
مشروع تعبيد طرق داخلية	بنية تحتية	2009	البنك الإسلامي

المصدر: مجلس قروي جنصافوط، 2012.

المشاريع المقترحة

تتطلع القرية، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في القرية وسكانه، إلى تنفيذ عدة مشاريع خلال الأعوام القادمة، حيث تم تطوير أفكار هذه المشاريع خلال ورشة عمل التقييم السريع بالمشاركة التي تم عقدها في القرية والتي قام بتنفيذها معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج). وفيما يلي هذه المشاريع، مرتبة حسب الأولوية من وجهة نظر المشاركين في الورشة:

1- الحاجة إلى إنشاء خزان مياه سعة 500 كوب وتزويده بخط ناقل.

2- الحاجة إلى إنشاء شبكة صرف صحي بطول 5 كم تقريبا

3- الحاجة إلى بناء مدرسة ابتدائية في القرية.

4- الحاجة إلى إنشاء مدرستين احدهما ثانوية للذكور والأخرى ثانوية للإناث.

5- الحاجة إلى إنشاء مبنى دفاع مدني يخدم القرية والتجمعات المجاورة لها (مركز اطفائية).

6- الحاجة إلى تزويد روضة الأطفال بوسيلة نقل (باص طلاب).

7- الحاجة إلى استصلاح وتأهيل أراضي زراعية وبناء جدران استنا دية وإنشاء أسيجة معدنية لحوالي 350 دونم من الأراضي الزراعية على الأقل.

8- الحاجة إلى بناء مقر خدمات عامة (مجمع خدمات) يضم المجلس القروي والمؤسسات العاملة في القرية.

9- الحاجة إلى ترميم المركز الصحي وإعادة تأهيله ليخدم القرية والتجمعات المجاورة لها.

10- الحاجة إلى شق طرق وتعبيدها بطول حوالي 4.2 كم، وإضافة جدران استنا دية لها عند اللزوم.

11- الحاجة إلى شق طرق زراعية بطول حوالي 15 كم.

12- الحاجة إلى تأهيل وتطوير شبكة الكهرباء العامة وحل مشكلة الضغط العالي.

13- الحاجة إلى إعادة ترميم البلدة القديمة والمباني الأثرية فيها.

14- الحاجة إلى إنشاء صالة مغلقة للنادي الرياضي.

15- الحاجة إلى إنشاء جمعيات ومراكز نسوية.

16- الحاجة إلى تأمين المشاة على الخط الرئيسي الذي يمر من القرية من اجل الحد من الحوادث القاتلة بفعل السرعة الزائدة عليه مثل رسم خط مشاه، مطبات، وغيرها.

الأولويات والاحتياجات التطويرية للقرية

تعاني القرية من نقص كبير في البنية التحتية والخدماتية. ويبين الجدول رقم 17، الأولويات والاحتياجات التطويرية من وجهة نظر المجلس القروي.

جدول 17: الأولويات والاحتياجات التطويرية في القرية

الرقم	القطاع	بحاجة ماسة	بحاجة	ليست أولوية	ملاحظات
احتياجات البنية التحتية					
1	شق، أو تعبيد طرق	*			35.5^ كم
2	إصلاح/ ترميم شبكة المياه الموجودة	*			2.5 كم
3	توسيع شبكة المياه القديمة لتغطية مناطق جديدة		*		2.5 كم
4	تركيب شبكة مياه جديدة			*	
5	ترميم/ إعادة تأهيل ينابيع أو آبار جوفية			*	
6	بناء خزان مياه	*			1,000 متر مكعب
7	تركيب شبكة صرف صحي	*			22 كم
8	تركيب شبكة كهرباء جديدة			*	
9	حاويات لجمع النفايات الصلبة		*		20 حاوية
10	سيارات لجمع النفايات الصلبة		*		سيارة واحدة
11	مكب صحي للنفايات الصلبة	*			
الاحتياجات الصحية					
1	بناء مراكز/ عيادات صحية جديدة	*			مركز صحي
2	إعادة تأهيل/ ترميم مراكز/ عيادات صحية موجودة		*		مركز صحي
3	شراء تجهيزات طبية للمراكز أو العيادات الموجودة	*			
الاحتياجات التعليمية					
1	بناء مدارس جديدة	*			المرحلة الأساسية والثانوية
2	إعادة تأهيل مدارس موجودة	*			جميع المراحل
3	تجهيزات تعليمية	*			
الاحتياجات الزراعية					
1	استصلاح أراض زراعية	*			100 دونم
2	إنشاء آبار جمع مياه	*			80 بئر
3	بناء حظائر/ بركسات مواشي	*			30 براكس
4	خدمات بيطرية		*		
5	أعلاف وتبن للماشية		*		100 طن سنويا
6	إنشاء بيوت بلاستيكية		*		10 بيوت بلاستيكية
7	إعادة تأهيل بيوت بلاستيكية		*		3 بيوت بلاستيكية
8	بذور فلحه		*		
9	نباتات ومواد زراعية	*			

المصدر: مجلس قروي جنصافوط، 2012.

^1.5 كم طرق رئيسية، 5 كم طرق داخلية، 29 كم طرق زراعية.

المراجع

- *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.*
- *مجلس قروي جنصافوط، 2012.*
- *معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2013)، وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد: تحليل استخدامات الأراضي لسنة 2012 – بدقة عالية نصف متر. بيت لحم- فلسطين.*
- *معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) (2012)، قاعدة بيانات قسم أبحاث المياه والبيئة. بيت لحم، فلسطين*
- *معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) (2013)، قاعدة بيانات وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، بيت لحم - فلسطين.*
- *وزارة التربية والتعليم العالي (2012)، بيانات مديرية التربية والتعليم - محافظة قلقيلية، قاعدة بيانات المدارس (2011-2012). قلقيلية- فلسطين.*
- *وزارة الزراعة الفلسطينية (MOA) (2010)، بيانات مديرية زراعة محافظة قلقيلية (2009-2010). قلقيلية- فلسطين.*